الفصل الخامس

❁ أنظمة الحكم العربية والفضائيات

- المرحلة الأولى « التشجيع والحماس »
- المرحلة الثانية « الضغوط والمنافسة »
- المرحلة الثالثة « القمع وفرض القيود »
- البرامج الجماهيرية « Talk Show »

obeikandl.com

obeikandl.com

أنظمة الحكم العربية والفضائيات العربية

بدأ البث الفضائى العربى فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٩٠ عندما أطلقت مصر قناتها الفضائية لتكون أول قناة فضائية تليفزيونية عربية، تلتها قناة MBC السعودية بعد فترة وجيزة. وتتابع بعد ذلك بث القنوات الحكومية العربية . وتكاثرت الفضائيات العربية الحكومية والخاصة لتتجاوز عند صدور هذا الكتاب الخمسمائه قناة فضائية عربية .

ونستطيع ونحن نرصد العلاقة بين أنظمة الحكم العربية والفضائيات العربية، نستطيع أن نرى تغييراً كبيرًا فى علاقة الأنظمة بهذه الفضائيات، وهى العلاقة التى بدأت بترحيب الأنظمة بالفضائيات العربية والحماس الشديد لهذا البث الفضائى. ثم بدأ التوتر يسود هذه العلاقات بعد فترة وجيزة من إطلاق قناة «الجزيرة». ثم تصاعد هذا التوتر ليصل إلى درجة الانزعاج وشن حرب شرسة على هذه الفضائيات. وقد بلغت هذه الحرب ذروتها بمحاولة وزراء الإعلام العرب إصدار وثيقة أطلقوا عليها اسم «وثيقة تنظيم البث الفضائى الإذاعى والتلفزيونى» ، وسأحاول أن أرصد بشئ من التفصيل ملامح هذه التطور فى مراحله الثلاث .

المرحلة أولى

التشجيع والحماس

فى عام ١٩٩٠ رأى وزير الإعلام المصرى أنذاك السيد صفوت شريف أن إطلاق قناة عربية فضائية مصرية سيحقق طموحه فى أن يؤكد أن الإعلام المصرى هو الإعلام السبّاق والرائد فى المحيط العربى.

وأطلقت مصر بالفعل قناتها الفضائية فى ديسمبر عام ١٩٩٠، وكانت هذه الفضائية نسخة مكررة من القنوات الأرضية المكرسة للدعاية لنظام الحكم، مع إضافة بعض البرامج التى تعُنَى بشئون العرب عامة فى بلاد المهجر، والمصريين خاصة .

وسارع نظام الحكم السعودى بعد فترة وجيزة للغاية بإطلاق أول فضائية سعودية وهى الـ «MBC» وقد اختار النظام السعودى أن يطلق هذه القناة من العاصمة البريطانية لندن، وأن تكون القناة مملوكة لشخصيات سعودية بعضهم من الأسرة الملكية السعودية بالإضافة لرجل الأعمال المليونير السعودى الشيخ صالح كامل كما سبق.

وهكذا أطلقت السعودية قناة «MBC» باعتبارها قناة خاصة لا علاقة لها بنظام الحكم السعودى من الناحية الشكلية. وانطلقت القناة بالفعل لتقدم برامج مختلفة تمامًا عن برامج القنوات الأرضية السعودية الرسمية فى النواحى الترفيهية والثقافية وإن التزمت بصرامة بالهدف العام للإعلام الرسمى السعودى وهو الدعاية لنظام الحكم السعودى وسياساته.

وتتابع بعد ذلك إطلاق أنظمة الحكم العربية لقنوات فضائية لا تختلف فى أهدافها الدعائية لنظم الحكم عن القنوات الرسمية الأرضية لهذه الدول، ولكنها تختلف بعض الشىء فيما يتعلق بالتحرر نسبيًا من المحاذير والقيود الثقيلة التى تفرضها هذه الأنظمة خاصة على البرامج الترفيهية والتى تُفقد البرامج الكثير من جاذبيها.

فى هذه المرحلة كانت جميع الأنظمة العربية راضية تماًا عن ما تقدمه الفضائيات العربية، خاصة أن هذه الأنظمة كانت تمر بفترة مصالحة تجعل كل نظام حريصاً على تجنب الاقتراب من أى موضوع يمكن أن يغضب الأنظمة الأخرى.

وانعكست حالة المصالحة العربية وحرص الأنظمة على إبقاء إعلامها بعيداً عن أى موضوعات خلافية عربية عربية ـ على موقف أنظمة الحكم من هذه الفضائيات فقد رأت فيها إضافة لها قيمتها إلى الجهود الإعلامية المحلية المكرّسة للدعاية لسياسات وممارسات هذه الأنظمة بل والتركيز على الدعاية لشخص الحاكم وحاشيته. ورأت هذه الأنظمة أن هذه الفضائيات ستكون الصوت المؤثر فى الجاليات العربية فى بلاد المهجر، وهى ـ أى هذه الجاليات ـ تسود معظمها اتجاهات معارضة لأنظمة الحكم فى البلاد العربية.

والجدير بالذكر أن هذه المرحلة شهدت إطلاق العديد من الفضائيات العربية الخاصة، بعضها أطلقه رجال أعمال سعوديون لهم ارتباطات قوية بنظام الحكم السعودى، وبعضها قنوات لبنانية أطلقها إعلاميون لبنانيون ، لهم خبرة واسعة فى التعامل مع أنظمة الحكم العربية فى فترة الصراع الإعلامى العربى الذى اتخذ من لبنان ساحته فى الستينيات من القرن العشرين.

وفى مناخ التصالح العربى هذا، ونبذ الصراعات الإعلامية، بقيت هذه القنوات أيضا بعيدة عن الاقتراب من أى موضوع يغضب أنظمة الحكم العربية وركزت نشاطها على تقديم المواد الترفيهية الأكثر إثارة، خاصة المسابقات التى تقدم جوائز مالية ضخمة، أو تقديم مواد ترفيهية تُركّز على ما هو مثير وجذاب خاصة للشباب .

وهكذا ظلت هذه المرحلة الأولى مرحلة تلقى فيها الفضائيات العربية كل التشجيع والترحيب من جميع أنظمة الحكم العربية. خاصة أن الفضائيات فى تلك المرحلة كانت جميعها تقريبا قنوات حكومية أو قنوات خاصة تحت السيطرة الكاملة .

المرحلة الثانية

الضغوط ... والمنافسة

بدأت هذه المرحلة مع إطلاق «قناة الجزيرة» التى لفتت الانتباه بقوة منذ بداياتها لتجاهلها كل الخطوط الحمراء التى تكبّل الإعلام العربى . بل إنها بدت حريصة على فتح جميع الملفات الحساسة والتى تعتبرها أنظمة الحكم العربية ملفات محظورة تماماً، فكانت نشرات الأخبار فى «الجزيرة» تبث الأخبار الداخلية التى تمنع أنظمة الحكم بثها فى بلادها ، وتستضيف رموز المعارضة للأنظمة العربية لينتقدوا بجرأة سياسات هذه الأنظمة ويتحدثون بكل الوضوح عن الممارسات القمعية التى تتعرض لها الشعوب العربية .

وواجهت أنظمة الحكم العربية هذا الوضع باتصالات دبلوماسية بالقيادة السياسية فى قطر، مطالبة هذه القيادة بفرض رقابة على «الجزيرة» لمنع هذه المواد التى جذبت المشاهدين فى جميع البلاد العربية. وكان الرد القطرى بالاعتذار عن عدم القدرة على فرض مثل هذه الرقابة بدعوى أن «الجزيرة» قناة خاصة لا علاقة لها بنظام الحكم القطرى.

وأمام هذا الرفض القطرى واستمرار «الجزيرة» على نفس النهج ، مارست أنظمة الحكم العربية ألوانًا من الضغط المباشر على القناة، كإغلاق مكاتب «الجزيرة» فى بعض البلاد العربية، أو ملاحقة العاملين بهذه المكاتب بتهم مختلفة كنشر أخبار كاذبة والتحريض على كراهية نظام الحكم أو إثارة البلبلة إلى آخر هذه الإتهامات التى توجهها أنظمة الحكم العربية لكل من يعارضها. ولم تُجدِ كل هذه الأساليب ، فقد استطاعت «الجزيرة» أن تجد الوسيلة التى تمكّنها من الاستمرار فى بث المواد التى تُغْضِب أنظمة الحكم، رغم إغلاق مكاتبها فى بعض البلاد. بل إن إضطهاد أنظمة الحكم لقناة «الجزيرة» كان بمثابة دعوة الجماهير لمشاهدتها حيث تتشكك الجماهير فى كل ما ترضى عنه أنظمة الحكم، وتمنح ثقتها لكل من يتعرض لضغوط هذه الأنظمة.

وبعد أن كانت «الجزيرة» فى الفترة الأولى من بثها قناة جاذبة للمثقفين وحدهم، فقد استطاعت أن تجذب الملايين من الجماهير العريضة فى جميع البلاد العربية وفى بلاد المهجر نتيجة لاستمرارها فى فتح الملفات الحساسة والساخنة التى تكشف الكثير من الفساد المالى والسياسى والذى يمس فى كثير من الأحيان شخصيات تحتل مواقع القيادة العليا فى بعض أنظمة الحكم العربية. كما عرضت الكثير من الممارسات القمعية الى يتعرض لها المواطنون فى مختلف البلاد العربية .

وهنا اتخذ غضب أنظمة الحكم العربية طريقاً آخر، وهو التفكير فى بث فضائيات تحاكى «الجزيرة»، بل إن هذه الأنظمة سمحت للإعلام الرسمى بها،

الأرضى والفضائى بدرجة من الحرية المشروطة بعدم الاقتراب بأى درجة مما يمكن أن يمس شخص الحاكم وحاشيته. وتنفيذًا لهذا التوجه أطلقت السعودية قناة «العربية» كقناة خاصة وقناة «الإخبارية» كقناة رسمية وسمحت السعودية لقناة «أوربت» بقدر كبير من الحرية، وأطلقت مصر قناة «النيل الإخبارية».

وفى تحرك مواز بدأت أجهزة الإعلام بكل أشكالها حملات تشكيك فى أهداف قناة «الجزيرة» وتحدثت بعض هذه الحملات عن مخطط أمريكى إسرائيلى تنفذه «الجزيرة» بذكاء، مستشهدة بالعلاقات الخاصة جداً التى تربط أمريكا بقطر وبإنشاء أمريكا لأكبر قاعدة عسكرية لها خارج الأراضى الأمريكية فى دولة قطر. وأيضا بالعلاقات القطرية الإسرائيلية التى كسرت طوق المقاطعة العربية[1].

وفى مجال التنافس لكسب الجماهير العريضة ، خاصة فى مصر، بدأت قناة «أوربت» السعودية، وقناة «دريم» المملوكة لرجل الأعمال المصرى د. أحمد بهجت ـ فى تقديم برامج تستضيف رموز المعارضة فى مصر وتتناول مختلف الموضوعات التى يعتبرها نظام الحكم موضوعات حساسة ويرى أن مجرد الاقتراب منها يمثل تحدياً لنظام الحكم . وشجع هذه القنوات على اقتحام هذه الموضوعات الشائكة، مناخ الحرية النسبى الذى سمح به النظام المصرى خاصة للصحف الحزبية والمستقلة، وظهور حركات معارضة تستخدم الإضرابات والاعتصامات فى معارضتها لنظام الحكم أو لمطالب فئوية، واضطر نظام الحكم فى مصر إلى السماح بمثل هذه التحركات المعارضة تحت ضغوط دولية عنيفة من حكومات أوربية ومن أمريكا ومن مؤسسات دولية لحقوق الإنسان. فى ظل هذا المناخ اندفعت قناة «أوربت» وبعض القنوات الخاصة فى فتح ملفات الفساد وفى عرض تفاصيل هذه الحركات الاحتجاجية.

ولجأت أنظمة الحكم لكل الوسائل المتاحة للضغط على القنوات الخاصة، لوقف هذه الموجة .

(١) هذه العلاقة قدمت تفسيرًا لها من وجهة نظرى فى الصفحات التى تناولت فيها بالتفصيل نشأة قناة الجزيرة.

والمتابع لقناة «دريم» بشكل خاص يستطيع أن يرصد مباراة فى الكر والفر بين القناة ونظام الحكم. ومن الأمثلة الواضحة ما حدث لبرنامج حمدى قنديل وما حدث مع أحاديث الأستاذ محمد حسنين هيكل عندما اضطرت قناة دريم تحت ضغط حكومى عنيف إلى وقف هذه البرامج والأحاديث[١].

عمليات الكر والفر هذه بين قناة «دريم» والحكومة المصرية تكشف عن موقف نظام الحكم المصرى من الفضائيات، وهو الموقف الرافض لتعرض الفضائيات لملفات يرى نظام الحكم أن التعرض لها يمثل هجومًا ونقدًا لسياساته وممارساته، ويصر على منع الفضائيات من الاقتراب من هذه الملفات بل ومن استضافة بعض الشخصيات التى يرى النظام أنها تمثل رموزًا لمعارضيه[٢].

المرحلة الثالثة

القمع وفرض القيود :

البرامج الجماهيرية :

بدأت المرحلة الثالثة بظهور البرامج الجماهيرية التى يطلق عليها برامج «Talk Show»[٣] وهى برامج تتعرض لأحداث يومية ساخنة فى مجال الفساد المالى والسياسى وقهر المواطنين وتعرضهم للتعذيب والإهانة خاصة فى بعض أقسام الشرطة، والصفقات المريبة لبعض المسئولين فى الحكومة والحزب الوطنى الحاكم ، ومعاناة الجماهير فى مجالات كثيرة.

ومع أن الأخبار التى كانت تتعرض لشئون مصرية، كانت تسبب ضيقًا لنظام الحكم فى مصر، فإن نشرات الأخبار لم تسبب انزعاجًا شديدًا للحكومات لأن الأخبار مهما بلغت تفاصيلها فى النشرة تظل محكومة بدقائق محدودة يغفل الكثير من التفاصيل، كما أن نشرات الأخبار لا تقدم سوى الأحداث الكبرى

(١) راجع تفاصيل هذه الوقائع فى الصفحات المخصصة لقناة «دريم» بالفصل الثانى (القنوات الخاصة).

(٢) صرح د. أحمد بهجت صاحب قناتى دريم أنه اتخذ قراراً بإغلاق قناتى دريم مرتين بسبب ما سببته القناة له من مشاكل أثرت على مشاريعه الاستثمارية وأنه يتعرض لضغوط مستمرة من مسئولين فى الدولة بسبب القناة «المصرى اليوم، عدد يوم السبت ٥ / ٩ / ٢٠٠٩ ص٤».

(٣) التسمية الأكثر استخدامًا هى «البرامج الجماهيرية» أو برامج «Talk Show» لأن هذه البرامج تعتمد على مشاركة المشاهدين بالمداخلات الهاتفية لإبداء الرأى.

بينما تمتلئ الساحة بأحداث يومية كثيرة لا ترقى إلى مستوى «الخبر العام». من هنا فقد كانت المتابعة اليومية لتفاصيل أحداث صغيرة كثيرة، لكنها تمثل استفزازًا للجماهير خاصة أن الكثير من هذه الأحداث يقدم ضحايا الظلم والقهر الحكومى لأفراد الشعب.

وتقوم فكرة البرنامج على متابعة أخبار الأحداث الساخنة وتقديم تفاصيل كثيرة حول هذه الأحداث لا تتسع لها نشرات الأخبار.

وبدأ برنامج «القاهرة واليوم» الذى يقدمه عمرو أديب بمشاركة آخرين، فى إنتقاء الأخبار الأكثر إثارة للجماهير وهى أخبار الفساد وما يتعرض له المواطنون من قهرا وظلم، والمشكلات التى يعانيها المواطنون البسطاء.

ويعرض البرنامج صوراً مثيرة لهذه الأحداث، ويستضيف أبطالها ليقدموا المزيد من التفاصيل، كما يستضيف متخصصين أو مسئولين لهم صلة بهذه الأحداث. ويدور حوار ساخن وغالباً ما تتصاعد نبرة الحوار لتصل إلى ذروة الإثارة ويشارك الضيوف المتخصصون فى شرح بعض الملابسات أو فى إبداء الرأى تأييدًا أو رفضًا لما يتم طرحه. ثم يتلقى البرنامج اتصالات هاتفية من المشاهدين الذين يدلون بدلوهم، وغالبًا ما تتعاطف الجماهير مع من تعرض للاضطهاد أو الظلم. وفى حالات كثيرة يتصل مسئول كبير ليدافع عن تصرفات ينتقدها الضيوف أو وقائع يذكرها من تعرضوا لقهر أو ظلم.

وجاءت البداية اللافتة لانتباه الجماهير من قنوات «أوربت» وتعددت بعد ذلك البرامج المشابهة فى أكثر من قناة. وبعض هذه البرامج «أسبوعية» مثل برنامج «الحقيقة» وبرنامج «واحد من الناس» على قنوات دريم وبرنامج «٩٠ دقيقة» أو «٤٨ ساعة» على قناة «المحور». وبرنامج «حالة حوار» على شاشات التلفزيون المصرى. ولم تحقق البرامج الأسبوعية نجاحاً كبيراً لأن دورتها الأسبوعية جعلها غير قادرة على متابعة سريعة للأحداث الساخنة التى تتابعها البرامج «اليومية».

من هنا اخترت أن أقدم نماذج من هذه البرامج اليومية لأنها الأكثر جذبًا للجماهير.

نماذج من هذه البرامج :

١- برنامج القاهرة اليوم «قناة أوربت»

يبدو أن المسئولين بقنوات أوربت تنبهوا إلى أنهم فقدوا نسبة معقولة من المشاهدين المهتمين بمتابعة «الأخبار» بعد توقف بث «BBC» العربية على قنوات أوربت فقرروا أن يقدموا لهذه النوعية من المشاهدين برنامجاً يعوضهم عن ما كانوا يتابعونه على «BBC».

بدأ البرنامج فى اختيار أحداث مثيرة مثل تعرض بعض المواطنين للتعذيب فى أقسام الشرطة. وقدم البرنامج صوراً حية لعمليات التعذيب هذه مع استضافة الضحايا. وكان رد فعل الجماهير التى سمح لها البرنامج بالتعقيب على ما شاهدته، رداً عنيفاً وكانت بعض التعليقات تستخدم أعنف عبارات الإدانة والاستنكار لهذه الممارسات. وقد حرص البرنامج على استضافة من يمثل وزارة الداخلية، ولم يستطع هؤلاء المسئولون تقديم تبرير مقنع يخفف من الغضب الشعبى الجارف. وتدفقات على البرنامج عشرات الأحداث المشابهة حتى أصبحت هذه الأحداث أحد فقرات البرنامج اليومية.

واتسع نطاق البحث عن الممارسات فى صمت لأنهم من البسطاء وقد تعودوا على أن يتقبلوا مثل هذه الممارسات فى صمت لأنهم لا يجدون وسيلة تصل بها شكاوهم إلى المسئولين.

وعندما فتح هذا الباب واسعًا أمام الجماهير البسيطة تدفقت على البرنامج كل يوم مئات الحالات التى تكشف عن ممارسات قهر أو فساد أو نقص حاد فى الخدمات إلى آخر ما تعانيه الجماهير.

وعرض البرنامج كل هذه الحالات بكل ما تمثله من ممارسات مستفزة وحرصت جماهير غفيرة من المشاهدين على المشاركة بالتعليقات الحادة ضد هذه الممارسات.

ملاحظات :

١- مقدم البرنامج السيد عمرو أديب يستخدم عبارات وأساليب لا تتناسب مع المستوى الثقافى والاجتماعى الذى يجب أن يستخدمه من يتصدى لمخاطبة

الجماهير. ويتعمد استخدام العبارات والمفردات التى تستخدمها الشرائح الدنيا من المجتمع وكثيرًا ما يصاحب هذه العبارات غير اللائقة إشارات حركية باليد وبتعبيرات الوجه مشحونة بالإيحاءات التى تخدش الحياء.

وقد حقق مقدم البرنامج بهذا الأسلوب شهرة لدى شرائح معينة من المجتمع خاصة المراهقات والمراهقين فى الوقت الذى انصرف عن متابعة البرنامج قطاعات كثيرة من المشاهدين الذين لا يستريحون لمثل هذه الأساليب.

٢- يركز البرنامج على السلبيات فى مصر. وفى نفس الوقت يحاول أن يشيد بأمراء السعودية والخليج ويقتص أى فرصة ليطلق قصائد المديح فى كرم وشهامة هؤلاء الأمراء.

٣- يكثر مقدم البرنامج من الحديث عن تصرفات شخصية لا تعنى المشاهد ولا علاقة لها بالموضوع المطروح للحوار مما يشكل خطأ مهنياً جسيماً.

٤- كثيرًا ما يتخذ مقدم البرنامج موقفاً من القضية التى يناقشها مع الضيوف ويحاول بكل الوسائل مقاطعة الضيوف لفرض وجهة نظرة.

٥- يكرس البرنامج حلقات للدفاع عن بعض رجال الأعمال العرب الهاربين من أحكام قضائية بل إن البرنامج فى بعض الحالات يسقط فى مستنقع التعليق السلبى على أحكام قضائية صادرة فى حق بعض رجال الأعمال سواء فى قضايا فساد أو فى جرائم عادية[1].

٦- يشارك السيد/ أحمد موسى فى تقديم حلقات البرنامج والسيد أحمد موسى له علاقات وثيقة يعلمها الجميع بوزارة الداخلية المصرية وعندما يتعرض البرنامج لقضية تمس ممارسات بعض رجال الأمن يتصدى السيد أحمد موسى للدفاع المستميت من أى متهم من هذه الجهات الأمنية. ومثل هذا الأسلوب يفقد البرنامج مصداقيته تماماً لدى المشاهدين .

(١) كرس البرنامج أكثر من حلقة للدفاع عن هشام طلعت مصطفى قبل وأثناء المحاكمة بعد صدور حكم محكمة الاستئناف.

٢- برنامج البيت بيتك «التلفزيون المصرى»

أطلق هذا البرنامج على شاشات التلفزيون المصرى الرسمى الدكتور ممدوح البلتاجى خلال توليه منصب وزير الإعلام. وكان هدفه أن يناقش ما تطلقه الفضائيات الأخرى.

وتم منح البرنامج هامشًا معقولاً من الحرية فى حواره حول بعض القضايا. وتولت وكالات إعلان المسئولية عن البرنامج بدعوى تمكينه من مواجهة النفقات التى تتطلبها مثل هذه البرامج. واستطاع البرنامج أن يجذب نسبة معقولة من المشاهدين الذين لاحظوا أنه يتمتع بدرجة من الحرية لا تتاح عادة للبرامج التى يقدمها التلفزيون الرسمى.

غير أن البرنامج واجه العديد من المشكلات نتيجة لخلافات بين شركاء وكالة الإعلان التى تولت مسئوليته. واتجهت وزارة الإعلام إلى إسناد هذه المسئولية لوكالة إعلان تملكها إحدى شركات اتحاد الإذاعة والتلفزيون[1]. حتى تنقذ البرنامج من المشكلات القانونية التى يواجهها نتيجة لوصول الخلافات بين شركاء وكالة الإعلان الخاصة إلى ساحة القضاء.

ملاحظات:

١- لم يستطيع البرنامج رغم هامش الحرية المتاح له أن يكسب ثقة الجماهير خاصة أنه فى مناسبات كثيرة كان يقوم بمهمة الدفاع عن أى قيادة حكومية أو حزبية تتعرض للنقد أو تتهم فى قضية فساد. وكان يكرس حلقاته ليتولى هذا المسئول الدفاع عن مواقفه وتبرير تصرفاته دون أن يسمح البرنامج باستضافة وجهة النظر الأخرى. مما اعتبرته الجماهير إمتدادًا لما يقوم به التلفزيون الرسمى من الدعاية للحكومة والدفاع عن سياساتها وممارساتها.

٢- عانى البرنامج من ازدواج سيطرة جهتين عليه وهما وكالة الإعلان التى حصلت على حقوق بثه من ناحية ووزارة الإعلام من ناحية أخرى ولكل

(١) سيتولى مسئولية البرنامج وكالة إعلان شركة «صوت القاهرة». كما سيتم تغيير اسم البرنامج لأن وكالة الإعلان التى كانت تتولى مسئوليته ترى أن اسم البرنامج ملكية فكرية لها.

منهما توجهاته فى استقلال البرنامج خاصة فى بعض الحالات التى ينشغل الرأى العام فيها بقضايا وأحداث ساخنة. فوزارة الإعلام تريد استغلال البرنامج للدفاع عن القيادات الحكومية والحزبية من رجال الحزب الوطنى إذا كان بعضهم متورطًا فى الأحداث التى يتابعها الرأى العام، ووكالة الإعلان تريد للبرنامج أن يناقش البرامج المشابهة التى تطرح بجرأة وصراحة أخبار هذه الأحداث.

ولهذا كثيراً ما بدأ البرنامج مضطربًا وفاقدًا لثقة الجماهير.

٣- لجأ البرنامج إلى تقديم خدمات للمشاهدين الذين يعانون مشكلات صحية أو مالية أو مشكلات فى العثور على مسكن، وهؤلاء المشاهدون من الطبقات التى تعانى مستوى معيشيًا بائسًا للغاية، وتصدى أحد مقدمى البرنامج وهو محمود سعد لهذه الطلبات وحصل على تبرعات كبيرة من رجال الأعمال وقدم لعدد من المحتاجين هذه التبرعات العينية أو المالية. وقد سبق للتلفزيون المصرى أن قَّدم نفس الخدمات فى برنامج «كلام من ذهب» الذى كان يقدمة طارق علام وحققت هذه الفقرة كثافة مشاهدة عالية للغاية. فملايين المحتاجين أقبلوا بحماس شديد على مشاهدة البرنامج وتقديم «طلبات» باحتياجاتهم إلى مقدمى البرنامج وهم يمنون أنفسهم بالحصول على حاجاتهم بواسطة البرنامج. وعندما قدم محمود سعد هذه الفقرة حقق ما سبق وحققه برنامج «كلام من ذهب» وجذب ملايين المشاهدين البسطاء الباحثين عن أى وسيلة تحقق لهم حاجاتهم.

وأود أن أسجل هنا أمرين :

الأول : مثل هذه الفقرات ليست نشاطًا «إعلاميًا» لكنها تنتمى إلى نشاط «الجمعيات الخيرية».

الثانى : أن هذه النوعية من البرامج تهدد آدمية المشاهدين الذين يضطرون إلى الكشف عن معاناتهم أمام الملايين فى تذلل مقيت، ويتاجر

البرنامج بهذه المعاناة الإنسانية ويسخرها للدعاية لرجال الأعمال أو الشخصيات التى تتبرع لهؤلاء المحتاجين وهم يتلقون عطايا وتبرعات رجال الأعمال ويعلنون عن فرصتهم وشكرهم بأساليب ذليلة.

ثالثاً : مثل هذه البرامج تكرس ثقافة التسول وهو ما يتنافى تمامًا مع رسالة الإعلام الذى يفترض فيها أن تتبنى مطالب الجماهير وأن تدافع عن مطالبهم وحاجاتهم بأساليب ترفض تماماً منطق التسول.

٣- برنامج ٩٠ دقيقة «قناة المحور»

رغم التزام قناة «المحور» بجميع الخطوط الحمراء التى تكبل التلفزيون الحكومى إلا أنها وجدت نفسها بعيدة تمامًا عن المنافسة مع القنوات الخاصة التى أطلقت البرامج الجماهيرية وبرامج مماثلة منحتها حرية معقولة حققت لها جاذبية جماهيرية واضحة. ولهذا فقد قرر المسئولون عن قناة «المحور» الدخول إلى ساحة هذه البرامج وأسندت إلى المذيع معتز الدمرداش وهو مذيع محترف مارس العمل فى قنوات «MBC» قبل أن ينتقل إلى المحور. وشارك معتز فى تقديم البرنامج فى البداية المذيعة منى الشربينى وهى أيضاً مذيعة محترفة ثم تغيرت وجوه المذيعات حتى استقرت ريهام السهلى كزميلة لمعتز حتى صدور هذا الكتاب. ورغم الموقف المتحفظ لقناة «المحور» والولاء الصريح للحكومة الذى تعبر عنه القناة فى كل مناسبة فقد سمح لبرنامج «٩٠ دقيقة» أن يمارس النقد لممارسات وتصرفات قيادات عليا فى الحكومة. وتوسع معتز الدمرداش فى عمليات النقد وبدأ فى اقتحام موضوعات حساسة مثل عمليات تعذيب المواطنين فى بعض أقسام الشرطة، واستطاع البرنامج أن يلفت انتباه المواطنين بجرأته فى اقتحام هذه الموضوعات.

وعندما تدخلت الحكومة بالتلويح بتهديداتها لأصحاب القنوات الخاصة لوقف هذه الموجة من الانتقادات الحادة خاصة ما يتعلق فيها برجال الشرطة

(١) يتجمع الآلاف من أصحاب الحاجات أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون فى اليوم الذى يحضر فيه محمود سعد ليقدموا له طلباتهم فى مشهد يجسد حالة الإذلال والإنكسار التى يكشفها سلوك هذه الجماهير.

(٢) يسير على نفس النهج برنامج «واحد من الناس» الذى يقدمة عمرو الليثى على قناة «دريم».

توقفت جميع البرامج ومنها بطبيعة الحال «٩٠ دقيقة» عن التعرض لقضايا التعذيب فى بعض أقسام الشرطة[١].

وهبط سقف الحرية المتاح لهذا البرنامج وغيره من البرامج المشابهة فى القنوات الأخرى. ويحاول معتز الدمرداش فى بعض الحالات استغلال نشر الصحف لبعض الأحداث الساخنة مثل قضايا الفساد أو قصور فى أداء الحكومة ليعود إلى ممارسة نقد هذه الممارسات ولكن بطريقة أقل حدة من ذى قبل.

ملاحظات:

١ - لم يزل البرنامج يبذل محاولات نشطة لاقتناص حالات يستطيع أن يمارس عند عرضها توجيه النقد للحكومة أو المؤسسات الرسمية مع الحرص الشديد على أن يبقى بعيدًا عن التعرض بأى نقد لنظام الحكم أو للرئيس مبارك أو لأى من أفراد عائلته[٢].

٤- برنامج ٤٨ ساعة قناة «المحور»

أضافت قناة المحور هذا البرنامج إلى برنامجها الجماهيرى ٩٠ دقيقة ليذاع يومى الخميس والجمعة وهما اليومان اللذان يتوقف فيهما برنامج ٩٠ دقيقة ليكمل هذا البرنامج باقى أيام الأسبوع بنفس أسلوب ٩٠ دقيقة.

ويحاول مقدما البرنامج سيد على وهناء سمرى مواصلة المشاغبة المحسوبة بدقة مع الحكومة والحزب الوطنى وبعض رجال الأعمال كلما عثرا على حدث أو قضية تمكّن من هذه المشاغبة.

ملاحظات:

١- فكرة تقديم هذا البرنامج يومى الخميس والجمعة فكرة ذكية ففى هذين اليومين تتوقف البرامج الجماهيرية على القنوات المنافسة وأيضًا على

(١) حدث هذا التدخل بطبيعة الحال بالتلويح لأصحاب القنوات بإجراءات تلحق أبلغ الضرر باستثماراتهم، ومثل هذا التدخل يتم بطريقة غير معلنة. ويلاحظ المشاهدون اختفاء فقرات التعذيب فى بعض أقسام الشرطة تماما من البرامج الجماهيرية بينما كانت من قبل هذا من الفقرات اليومية فى هذه البرامج.

(٢) صرح د. حسن راتب صاحب القناة بأنه وهو يفاوض الأستاذ حمدى قنديل لتقديم برنامجه قلم رصاص على شاشات «المحور» سأله حمدى قنديل عن الخطوط الحمراء التى يطلب الالتزام بها فقال له «الرئيس مبارك وأسرته» (نُشر هذا المقال فى جريدة المصرى اليوم).

المحور، من هنا فإن هذا البرنامج ينفرد وحدة بالساحة ويحصل بهذا على نسبة معقولة من مشاهدى هذه النوعية من البرامج الذين يحرصون على متابعتها على باقى القنوات.

٢- يتدخل مقدما البرنامج بكثرة لمقاطعة الضيوف خاصة إذا استشعرا أن الضيف يكاد يصل بنقده إلى المناطق المحظورة.

٥- برنامج العاشرة مساءً «دريم»

هذا البرنامج من أكثر البرامج الجماهيرية التى تحظى بثقة جماهير عريضة من المشاهدين. وهذه الثقة اكتسبها البرنامج بنسبة كبيرة نتيجة للأداء المتزن لمقدمة البرنامج السيدة/ منى الشاذلى والتى تتمتع بحضور لافت وقدرة فائقة على «صياغة» أسئلتها ومداخلاتها مع الضيوف بإسلوب شديد الرقى ويعبر فى نفس الوقت بدقة عن المعانى التى تريد أن تطرحها.

ملاحظات:

١- بعد أن تعرضت البرامج الجماهيرية كما أشرنا سابقاً إلى ضغوط حكومية استجاب لها أصحاب القنوات الخاصة وطلبوا من مقدمى البرامج الجماهيرية الهبوط بسقف الحرية والبعد عن بعض الموضوعات، فى مثل هذه الظروف استطاعت منى الشاذلى بذكاء أن تفلت فى بعض القضايا من هذا الحظر وأن ترتفع بسقف الحرية فى الحوار. وأعتقد أن هذا يرجع إلى أسلوبها الهادىء الرصين غير المستفز، وهو ما يسمح لها بتمرير أكثر الإنتقادات حدة مغلفا بعبارات رصينة.

٢- لتعويض هبوط سقف الحرية عمدت مقدمة البرنامج إلى تقديم حلقات خاصة أو فقرات فى البرنامج لتقديم موضوعات ثقافية ممتازة واستضافت رموزًا سياسية أو علمية أو أدبية متميزة.

٣- أعتقد أن جمهور العاشرة مساء يتشكل من نوعية من المشاهدين أغلبهم المثقفون أو المعنيون بالشأن الثقافى بشكل عام وهو ما يفسر إقبال هؤلاء

المشاهدين بنفس الحماس على متابعة الحلقات التى تستضيف فيها رموز العلم والثقافة بكل فروعها.

٤- يعانى البرنامج من عيب خطير وهو الضعف الشديد فى أداء المندوبين الذين يُسند إليهم تقديم «تقارير» حول الموضوعات المطروحة للمناقشة. وتصل الأخطاء اللغوية لهؤلاء المندوبين إلى حد ينفّر المشاهد وربما دفعه إلى التحول عن متابعة البرنامج. وأعتقد أن هذا الخطأ يصل إلى درجة الخطيئة لأنة يرتبط ببرنامج شديد التميز مما يجعل المفارقة صارخة بين التقارير وحوار مقدمة البرنامج.

برامج أخرى:

تعددت هذه النوعية من البرامج وكثرت بدرجة كبيرة. ولم تعد قناة عامة ـ سواء كانت قناة حكومية أو خاصة ـ تخلو من برنامج جماهيرى. وتعددت الأسماء لكنها جميعاً لا تكاد تختلف شكلاً وموضوعا عن النماذج التى ذكرتها من قبل. ومن هذه البرامج.

١- حالة حوار «التلفزيون المصرى» يقدمه عمرو عبد السميع. يختلف قليلاً عن النماذج السابقة فى أنه يستضيف مسئولين وخبراء وجمهورا من الشباب. ويقدم «قضايا عامة» يشارك المسئولون وجمهور الحاضرين فى مناقاشتها.

٢- الحياة اليوم قناة «الحياة» تقدمه لبنى عسل وشريف منير.

٣- بالمصرى الفصيح قناة «On TV» تقدمه ريم مجدى .

٤- بلدنا قناة «O TV» تقدمه مى الشربينى وخالد صلاح .

٥- الحقيقة قناة «دريم» يقدمه وائل الإبراشى .

وهذه البرامج وغيرها كثير ـ لا مجال لحصرها ـ يدور فى نفس الدائرة ولا يكاد المشاهد يلحظ اختلافًا فى الموضوعات المثارة فى جميع هذه البرامج. الاختلاف الذى يعطى كل برنامج مذاقًا خاصًا هو شخصية مقدمى هذه البرامج.

كل هذا جعل أنظمة الحكم العربية تشعر بمدى التأثير الذى ستحدثه هذه البرامج فى الجماهير وفى اتساع دائرة السخط، والجرأة فى الإفصاح عن

هذا السخط ، وتشكيل رأى عام معارض للكثير من الممارسات التى تقهر الجماهير أو تسلبها حقوقها . كما رصدت الأجهزة المعنية ما اعتبرته انتشاراً لروح الرفض ومقاومة سلب الحقوق ، وكسر حاجز الخوف من السلطة والذى ظل لسنوات طويلة قيدًا يكبّل حركة الجماهير ويمنعها من أى تحرك إيجابى لرفض الظلم والمطالبة بالحقوق المسلوبة . وأدرك المسئولون مدى التأثير العميق الذى أحدثته هذه البرامج فى الجماهير .

ورغم أن أغلب الأحداث التى تعرضت لها هذه البرامج كانت أحداثًا وممارسات تقع فى مصر، وكان النظام المصرى الأكثر قلقًا من هذه البرامج إلا أن أنظمة الحكم العربية الأخرى ـ حتى وإن لم تتعرض هذه البرامج لأحداث تتعلق بمواطنيها ـ استشعرت نفس الخطر وانتابها نفس الشعور بالانزعاج مخافة أن تتسع دائرة هذه البرامج لتتناول أحداثا تخص الجماهير فى تلك البلاد، أو أن يقارن مواطنوها حالهم بالحالة المصرية لأن حالات القهر والفساد والظلم متشابهة فى البلاد العربية[1].

وحتى ندرك أسباب الانزعاج الشديد لأنظمة الحكم من هذه البرامج فعلينا أن نرصد أبرز التأثيرات التى أحدثتها هذه البرامج على الجماهير ومؤسسات الحكم معاً.

هذا التأثير نستطيع أن نرصده على هذا النحو :

١ - المتابعة اليومية والتفصيلية لقضايا الفساد بكل صوره فى هذه البرامج أسهم بدرجة كبيرة فى تصاعد السخط الشعبى للجماهير العربية سواء على عمليات التعذيب التى يتعرض لها المواطنون أو على حالات الفساد التى يرتبط أبطالها بمسئولين كبار فى مواقع القيادة السياسية أو المؤسسات الحكومية أو الحزب الوطنى الحاكم والأحزاب الحكومية المشابهة فى بلاد عربية أخرى أو سلطات الحكم فى البلاد التى لا توجد

(١) شارك حكام السعودية نظام الحكم فى مصر الشعور بالقلق العميق من هذه البرامج لأن بعض حلقات من تلك البرامج عرضت بعض ألوان القهر والظلم الذى تعرض له بعض المصريين العاملين فى السعودية. ووجهت هذه البرامج نقداً حاداً لكثير من ممارسات المسئولين السعوديين.

بها أحزاب. ورغم المحاولات الكثيرة لتبرير هذه الممارسات باعتبارها حالات «فردية» فإن المواطنين لم يقتنعوا بهذه المبررات وأنصبّ سخطهم على القيادات السياسية المرتبطة بأبطال الفساد، كما حمّلوا سياسات أنظمة الحكم المسئولية عن الكثير من وقائع الفساد المالى مثل عمليات تخصيص أراضى الحكومة، وعمليات بيع وحدات القطاع العام وغيرها، فى مصر أو صفقات شراء السلاح واحتكار عقود مقاولات بالمليارات لشخصيات من داخل نظام الحكم أو المتعاونين معه خاصة فى بعض الدول البترولية. كما تعرضت هذه البرامج لألوان الفساد السياسى مثل تزوير الانتخابات وتجميد نشاط النقابات المهنية وغيرها. أما عمليات تعذيب المواطنين فقد فشلت كل التبريرات الحكومية فى إقناع الجماهير بأن هذه حالات انحراف لبعض رجال الشرطة وساد الاعتقاد بأن عمليات التعذيب تتم وفق سياسة أمنية مبرمجة تضعها القيادات العليا فى الأجهزة الأمنية وتباركها القيادات السياسية .

٢ - رغم أن عمليات التعذيب والقهر والفساد كانت تُنشر فى صحف المعارضة فى مصر، قبل ظهور الفضائيات، وتوسّعت صحف المعارضة والصحف الخاصة فى نشر العديد من أخبار التعذيب والفساد، فإن نظام الحكم فى مصر لم ينزعج من هذا النشر بصحف المعارضة والصحف الخاصة بدرجة كبيرة لأنه يدرك أن هذه الصحف محدودة التوزيع ولا يتجاوز توزيع الكثير منها عشرات الآلاف من النسخ، كما أن قارئى هذه الصحف هم من المثقفين والمنتمين إلى أحزاب المعارضة. وهذه النوعية من القراء المحدودة عددًا، لا يتجاوز تأثيرها الدائرة الضيقة التى يتحرك فيها هؤلاء القراء.

وعندما بدأت الفضائيات فى متابعة حالات التعذيب هذه فقد اتسعت دائرة من يتابع هذه الحالات لتصل إلى عشرات الملايين من عامة الشعب . وقد أثمرت حملات الفضائيات على عمليات التعذيب عن تقديم بعض ضباط الشرطة للمحاكمة وأدانتهم وصدرت أحكام بالسجن على عدد منهم.

ولا شك أن هذه الإدانات رغم قلتها إلا أنها كانت رسالة واضحة فى اتجاهين :

التأثير فى الاتجاه الأول : ما يبث فى هذه البرامج كان بمثابة رسالة تحريضية للجماهير العادية التى ظلت لعقود طويلة تقبل كل ألوان القهر والتعذيب صامتة، خوفاً من بطش الشرطة دون أن تتمكن من رفع صوتها حتى بمجرد الاحتجاج، خاصة إذا تمت هذه الأحداث ضد الطبقات الأكثر فقرًا، وفى القرى البعيدة أو الأحياء الشعبية . وجاءت متابعة الفضائيات لهذه الأحداث ونشرت أدلة دامغة تدين هذه الممارسات ، واستضافة شخصيات سياسية وقانونية لبيان مدى تعارض هذه الممارسات مع عدد كبير من مواد الدستور ومع القوانين. وكشفت البرامج عن مدى مخالفة هذه الممارسات للقوانين مما شجع هذه الجماهير على رفض القهر والصمت . وزادت شجاعتها عندما نجحت حملات الفضائيات فى تحريك الرأى العام . وتابعت هذه القنوات المحاكمات حتى صدرت فيها أحكام الإدانة للمتهمين من رجال الشرطة، وعرضت الفضائيات تفاصيل هذه المحاكمات وصولا إلى لحظة النطق بسجن بعض الضباط من مرتكبى جرائم التعذيب ، وعرض صورهم فى قفص الاتهام. هذه المتابعة شجعت الجماهير على التخلى عن الصمت والسلبية ومنحتها شجاعة المواجهة ورفض القهر.

التأثير فى الاتجاه الثانى : تم فى اتجاه معاكس ساد فى أوساط بعض رجال الشرطة الذين مارسوا لزمن طويل كل ألوان القهر والتعذيب ضد المواطنين البسطاء وهم مطمئنون إلى أنهم فى حمى سلطة لن تمكّن الجماهير أو أية قوة من المساس بهم. وعندما اهتز هذا اليقين بأحكام السجن ضد بعض مَنْ مارسوا تعذيب المواطنين بدأ عدد كبير من رجال الشرطة فى التفكير فى جدوى الحماية التى تسبغها عليهم الحكومة ومدى قدرتها على إنقاذهم من مصير مماثل لو استمروا فى ممارسة عمليات التعذيب. وتسبب هذا بطبيعة الحال فى إصابة القبضة الحديدية للشرطة ببعض الوهن.

ثالثاً : بدأت حالة من التفاعل المتبادل بين الفضائيات وصحافة المعارضة والصحافة المستقلة ، ومواقع الإنترنت. وكانت الثمرة الطبيعية لهذا التفاعل ظهور قوة ضغط إعلامية هائلة استطاعت أن تترجم السخط الجماهيرى إلى حركات احتجاج ورفض جماهيرية نزلت بقوة إلى الشارع فى حمى مظلة إعلامية فضائية تتابع لحظة بلحظة هذه الحركات الاحتجاجية وتمنحها درجة من الحصانة بحشد الرأى العام حولها ، بل وبتحريك الرأى العام ومنظمات حقوق الانسان الدولية خارج حدود الوطن .

ومن أبرز التحركات نجاح عمال المحلة الكبرى فى تنظيم اعتصام لعدة أيام واضطرت الحكومة تحت ضغط هذا الإضراب الذى تابعته الملايين من الجماهير على شاشات الفضائيات وتعاطفت مع العمال، اضطرت الحكومة إلى الرضوخ بعد رفض مطالب العمال فى البداية .

هذا النجاح شجع العمال فى العديد من المصانع المختلفة بمصر على القيام بتحرك مماثل، وأصبحت أخبار الإضرابات واعتصامات العمال من الأخبار التى تتابعها الجماهير كل يوم.

وكان تركيز قوات الأمن على منع مراسلى الفضائيات من الوصول إلى مدينة المحلة الكبرى يوم السادس من أبريل عام ٢٠٠٨ لتغطية الإضراب المحدد له هذا اليوم، كان هذا الحصار الأمنى الصارم دليلاً واضحًا على إدراك نظام الحكم لمدى تأثير الفضائيات . وقدرتها على حشد الرأى العام للتعاطف مع حركات الاحتجاج .

رابعاً : التفاعل المتبادل بين الفضائيات ومواقع المدوِّنين وشباب " الفيس بوك هذا التفاعل أحدث نقلة نوعية هائلة فى نشاط شباب الفيس بوك والمدونين . فقد ظل هذا النشاط نشاطاً لبضعة آلاف من الشباب يعلنون عن آرائهم الغاضبة بالمقالات أو التعليقات وظل محصوراً فى بضع عشرات أو مئات الآلاف من النخب المثقفة .

وعندما حدث التفاعل بين هذه المواقع والفضائيات ونقلت الفضائيات لعشرات الملايين من مشاهديها نماذج من نشاط هذا الشباب، حدث تطور بالغ الأهمية. فقد التفت الملايين من الشباب إلى نشاط أقرانهم من المدونين وشباب الفيس بوك وانضم الآلاف من الشباب إلى هذا النشاط سواء بإنشاء مواقع تدوين جديدة أو بالانضمام لشباب الفيس بوك. ثم تقدم الشباب خطوة أوسع بتبنى دعوات للإضراب والاعتصام والعصيان المدنى استجاب لها عدد لا بأس به من المواطنين، كما واصل هؤلاء الشباب تطوير نشاطهم ليقوم عدد منهم بالتظاهر فى الشوارع رافعين أعلام مصر وشعارات الرفض لكل ألوان الفساد ونقد نظام الحكم. وهذا التطور الذى تابعته الفضائيات وأتيح لملايين المشاهدين رؤيته على شاشات الفضائيات يمثل فى نظر نظام الحكم تطوراً بالغ الخطورة يتطلب مواجهة صارمة . وهنا أيضاً أضيفت المسئولية عن هذا التطور إلى ملف الفضائيات الذى تراه أنظمة الحكم ملفاً متخماً بالنشاط المزعج .

خامساً: يكفى أن نذكر أن عام ٢٠٠٧ شهد ما يقرب من خمسمائة احتجاج جماهيرى شملت كل أنحاء مصر، وتنوعت أسبابها بين المطالبة بخدمات أساسية مفقودة كمياه الشرب، أو مطالب فئوية لعمال يطالبون بأجور عادلة أو سكان مناطق عشوائية أزيلت مساكنهم، إلى غير ذلك من ألوان الاحتجاج.

وفى تطور يلفت الانتباه أن هذا التحرك بالتظاهر والاعتصام والإضراب وصل إلى فئة لم يحدث أن شاركت من قبل فى أى تحرك مماثل وهم موظفو الحكومة. وكان المثل الصارخ هو اعتصام موظفى الضرائب العقارية لأكثرمن عشرة أيام فى أحد شوارع القاهرة المجاور لمبنى رئاسة مجلس الوزراء.

وواجه الوزير المختص هذا الإضراب أول الأمر بالتحدى ورفض التفاوض مع مطالب الموظفين وتهديدهم بعقوبات وظيفية. لكن الفضائيات تابعت هذا الإضراب على مدار ساعات الليل والنهار، وتحرك باقى زملاء هؤلاء العاملين لمناصرتهم. وتحركت قوى سياسية لشد أزرهم. وتعاطفت الجماهير العريضة معهم مع نشر الفضائيات لأخبارهم على مدار الساعة. وأخيراً اضطرت الحكومة

إلى التراجع عن عنادها وحقق إضراب موظفى الضرائب العقارية نصراً واضحاً بانتزاع بعض حقوق العاملين. وعلى نفس الطريق تم إضراب وإعتصام خبراء وزارة العدل الذين اعتصموا لأكثر من شهرين أمام مبنى وزارة العدل.

سادساً : الكثير من هذه الاحتجاجات والإضرابات تحركت لمطالب «فئوية» إلا أن ما أزعج أنظمة الحكم هو قدرة هذه الفئات على «تنظيم» آلاف المشاركين فى اعتصام يمتد لأيام ويقوم المعتصمون باختيار «قيادات» ميدانية تدير هذا التحرك بكفاءة بشكل سلمى وتمنع أى تسلل لافتعال تصرفات عنيفة أو تخريبية تسمح للأمن بالتدخل بدعوى حماية المواطنين والمنشآت. هذه القدرة التنظيمية التى ظهرت بوضوح فى أكثرمن إضراب واعتصام، رأت فيها الحكومة تطوراً بالغ الخطورة لأنها تعنى أن خطط الحكومة للسيطرة على النقابات العمالية والمهنية باختيار قيادات موالية تُحكم قبضتها على أعضاء هذه النقابات، هذه الخطط التى نجحت لعشرات السنين فى إبقاء العاملين تحت السيطرة الحكومية الكاملة، ومنعهم من أى تحرك للاحتجاج أو المطالبة بحقوقهم، بدأت بوادر فشلها تلوح فى الأفق، مع نجاح اعتصام عمال مصانع الغزل والنسيج بمدينة المحلة الكبرى، ونجاح العاملين فى أكثر من موقع من انتزاع حقوقهم بالإضراب والاعتصام .

وقد تأكد هذا الفشل الحكومى عندما تطورت الإضرابات فى بعض الشركات بإضافة العمال مطلباً جديداً يضاف إلى المطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل، وهذا المطلب هو «إقالة اللجان النقابية» التى شُكّلت بانتخابات أشرفت عليها الحكومة، ولم تسمح بنجاح أى عضو ممن يعرف عنهم عدم الولاء التام للحكومة. بل إن العمال قاموا فعلا فى بعض المواقع باختيار قيادات بديلة، وبدأنا نقرأ عن «اللجان النقابية» البديلة التى أفرزتها الإضرابات والاعتصامات. وتقدم العمال خطوة أوسع فبدأنا نقرأ عن «نقابات مستقلة» تكتسب شرعيتها من مساندة مؤسسات عمالية عالمية لها صفة دولية وإبرز الأمثلة هى النقابة المستقلة لموظفى الضرائب العقارية التى تم الإعلان فعلاً عن إنشائها.

ومعنى هذا بكل وضوح أن نجاح الاعتصامات والإضرابات يمكن أن يشجع الجماهير التى نظمت الإضرابات والاعتصامات لتحقيق «مطالب مادية» تتعلق بالأجور، لإضافة مطالب أخرى تتجاوز موضوع الأجور، والتطور الذى تخشاه الحكومة هو إضافة مطالب ذات صفة أقرب إلى النشاط السياسى منها إلى المطالب المادية البحتة.

سابعاً : مع كثرة التحركات الشعبية الفئوية ، وتكثيف الفضائيات لنشاطها المتابع لهذه التحركات ، بدأت ثقافة الاحتجاج تنمو بقوة بين الجماهير العريضة. واتسعت دائرة الاحتجاجات والاعتصامات لتتجاوز المطالبات الفئوية، ولتصل إلى دائرة الاحتجاجات والاعتصامات لتحقيق «مطالب اجتماعية» تشارك فيها جميع فئات المجتمع .

وأبرز مثال لهذا النوع من التحرك، هو انتفاضة أهل دمياط الرافضين لإقامة مصنع كيماويات على أرض رأس البر. وهذا التحرك لجماهير دمياط بكل فئاتهم وعلى اختلاف مستوياتهم الثقافية وانتماءاتهم الفكرية والسياسية، مثل هذا التحرك الذى نجح فى وقف العمل الإنشائى لهذا المصنع ، يمثل من وجهة نظر الحكومة ذروة الخطر فى موضوع تحركات الرفض الجماهيرية المتصاعدة والتى تزحف كل يوم على أرض جديدة وفى اتجاهات متنوعة.

فإذا نجحت الجماهير على مستوى مدينة كبيرة كمدينة دمياط فى حشد قواها لرفض قرارات حكومية، فإن عدوى مثل هذه التحركات تمثل شبحاً مخيفاً للحكومة، وهى تخشى تكرار هذا النموذج، بل وإمكانية تطوره من مطلب اجتماعى إلى «مطالب سياسية».

ثامناً: هذا التطور النوعى فى حركات الرفض الجماهيرى، كتحرك مدينة بكل مواطنيها «مدينة دمياط» لمنع إقامة مصنع مُلَوِّث للبيئة، لم يكن التحرك الوحيد فى هذا المجال، بل حدثت تحركات مماثلة متفرقة فى مواقع كثيرة وبعضها فى قرى صغيرة لمنع إقامة محطات تقوية للهواتف المحمولة خشية التأثير السلبى لهذه المحطات على صحة المواطنين. ثم حدث التطور النوعى

الأخطر وهو «تضامن» حركات الاحتجاج على اختلاف أماكنها ومطالبها، فرأينا اللجنة الشعبية فى شبرا الخيمة أحد ضواحى محافظة القلوبية، تستضيف اللجنة الشعبية التى قادت احتجاجات موانى دمياط ضد مصنع الكيماويات، وتعقد اللجنتان اجتماعات لتبادل الرأى والخبرات فى حشد الجماهير.

ولا شك أن هذا التطور النوعى فى أسلوب الاحتجاجات الجماهيرية يشكل إزعاجاً حقيقياً لنظامِ حكمٍ يُقلقه أى تحرك رافضٍ لممارساته مهما كان هذا التطور النوعى لم يزل محدوداً، فما بالنا إذا اتسعت الدائرة وكثرت حركات الاحتجاج، بل ومابالنا لو سرت روح التضامن بين المواطنين وتم ترجمة روح التضامن هذه إلى تحرك ميدانى تتجمع فيه قوى الرفض والمعارضة وتتآزر على اختلاف مواقعها وقضاياها.

عندما نلقى نظرة فاحصة على هذا المشهد الذى يموج بحركات الاحتجاج والرفض فسوف نرى بوضوح التحول الكبير الذى طرأ على حركة الجماهير التى ظلت لعقود طويلة أسيرة الصمت والسلبية المفروضة باستخدام نظام الحكم لقوة البطش البوليسى وفرض التعتيم الإعلامى. وسوف نكتشف ببساطة أن هذا التحول حدث نتيجة لكسر الفضائيات العربية حواجز الصمت التى فرضتها أنظمة الحكم على شعوبها. فعندما مارست بعض الفضائيات الحرية بدرجة معقولة وأسهمت فى كشف الفساد المالى والسياسى لأنظمة الحكم واقتحمت موضوعات ظلت لعقود طويلة من المحرّمات التى لا يُسمح للإعلام بالاقتراب منها، وعندما فعلت الفضائيات ذلك استطاعت أن تحشد الكتلة الضخمة من الجماهير فى اتجاه رفض الممارسات الحكومية.

ولم تمض سوى سنوات قليلة حتى كان هذا التدفق الإعلامى الحر كفيلا بجذب ملايين المشاهدين. وبدأت جماهير المشاهدين تكتشف بشاعة الفساد وتصاعدت مشاعر السخط والغضب الجماهيرى على النحو الذى أشرنا إليه.

وإذا كانت الحالة المصرية هى التى ركّزت عليها هذه البرامج بدرجة أكبر فليس معنى هذا أن أنظمة الحكم الأخرى كانت بعيدة عن هذا التأثير، غير أن

التأثير فى مصر كان أكثر وضوحا لظروف موضوعية كثيرة. وإذا كانت أنظمة الحكم العربية الأخرى خاصة النظام السعودى قد استطاع أن يُبقى هذه التأثيرات الخطيرة للفضائيات بعيداً عن عيون المراقبين نتيجة لعنف القبضة الأمنية وصرامتها، فقد نجم عن هذه القبضة الحديدية للأمن السعودى تحول بعض حركات المعارضة والرفض إلى اللجوء للعمل السرى الذى كان من ثمراته العمليات الإرهابية التى شهدتها وتشهدها بعض المناطق فى السعودية.

وقد أدركت أنظمة الحكم الشمولية أن بضع سنوات أخرى من الممارسة الحرة للفضائيات كفيلة بأن تشجّع الجماهير على مزيد من حركات الاحتجاج والرفض، إلى الحد الذى تصل فيه هذه التحركات إلى درجة من القوة يصعب عندها التصدى لها وقمعها بالبطش البوليسى.

مزيد من هذه البرامج :

فى نهايات عام ٢٠٠٧ وبدايات عام ٢٠٠٨ كانت البرامج الجماهيرية برامج الـ "Talk Show" قد كثرت وأصبحت كل فضائية عربية تدرك أن هذه البرامج هى أكثر البرامج جذباً للمشاهدين . وكثرت هذه البرامج بدرجة كبيرة وتنافست فى تقديم الأحداث الأكثر إثارة والتى تتعلق بقضايا الفساد السياسى والمالى والتعذيب فى أقسام الشرطة والسجون والمعتقلات وإهدار كرامة المواطنين. وقدمت هذه القنوات مئات المشاهد الحية التى تكشف عن مدى سخط الجماهير واستضافت رموز المعارضة الأكثر تشدداً فى نقد نظام الحكم وممارساته .

وكان التأثير العميق لهذه البرامج فى حشد الجماهير فى اتجاه رفض ممارسات أنظمة الحكم قد ظهر جلياً فى الإقبال الجماهيرى الهائل لمتابعة هذه البرامج والتى أصبحت موضوعاتها هى موضوع الحوار اليومى بين الجماهير العريضة، بل وفى تزايد الاحتجاجات الجماهيرية بالتظاهر والاعتصام وكل أساليب التعبير عن السخط والغضب ورفض سياسيات أنظمة الحكم[1].

(١) رصدت الأجهزة الرسمية أكثر من خمسمائة مظاهرة وإضراب واعتصام خلال عام ٢٠٠٧ فقط.

هذه الصورة أصابت أنظمة الحكم العربية بالفزع الشديد ليس فى مصر التى شهدت أكثر هذه التحركات الجماهيرية الغاضبة فحسب، بل فى جميع البلاد العربية التى تدرك أنظمتها أن قدرتها على البطش والقمع والتى تبقى جماهيرها صامتة وغير قادرة على الحركة، هذه القدرة مرشحة للانهيار أمام الغليان الشعبى المكبوت والذى يزداد عنفاً كلما تابعت هذه الجماهير تحركات الجماهير المصرية. وتدرك كل الأنظمة العربية أن ما يجرى فى مصر له أثر كبير وعميق فى جميع البلاد العربية .

وهنا تلاقت إرادة أنظمة الحكم العربية على ضرورة التحرك السريع لوقف تيار الغضب الشعبى الذى تسانده الفضائيات العربية وتوفر له قدرًا معقولاً من الحماية بمتابعة عرض وقائعه ليصبح فى حماية رأى عام متعاطف ومؤيد له.

وإذا كان التفكير الطبيعى فى البلاد الديمقراطية هو مواجهة هذا السخط الشعبى بدراسة الحلول العملية للقضاء على الممارسات التى تسبب هذا السخط، فالأمر يختلف فى نظم الحكم الفردية وهى النظم السائدة فى بلادنا حيث يتجه التفكير مباشرة «لمنع» الجماهير من الإعلان عن سخطها، ولفرض حصار «إعلامى» بالغ العنف لا يسمح بتسرب أخبار أى احتجاج أو سخط. وفى ظل «الحصار الإعلامى» تتمكن هذه الأنظمة من ممارسة كل ألوان الإرهاب والقمع دون أن تخشى من فضح هذه الممارسات القمعية، أو حشد رأى عام رافض لهذه الممارسات .

من هنا نشطت السلطات المصرية والسعودية لإعداد خطة تضمن «فرض» الصمت على الفضائيات العربية وجنّدت وزارة الإعلام المصرية الخبراء المؤتمرين بأمرها لاقتراح الوسيلة المناسبة لفرض هذا «الصمت» على الفضائيات دون التعرض لانتقادات خاصة من المؤسسات المعنية «بحرية التعبير» المحلية والعالمية .

ولهذا نسقت مصر والسعودية لبدء تحرك سريع يسمح لهما تحت غطاء عربى بغرض السيطرة الحكومية على الفضائيات.

وثيقة البث الفضائى العربى :

أعد خبراء الإعلام فى مصر مشروع قرار عربى أطلقوا عليه اسم «وثيقة تنظيم البث الفضائى الإذاعى والتليفزيونى».

وقد وضع هؤلاء الخبراء مشروع وثيقة تحقق فى رأيهم فرض حالة الصمت التام فى الموضوعات التى تزعج أنظمة الحكم ، ويمكن الدفاع عنها بمنطق يمكن قبوله اعتماداً على عدة نقاط منها :

أولاً : أن الوثيقة تنظم «نشاط البث الفضائى المرئى والمسموع» والتنظيم عملية ضرورية لكل نشاط .

ثانياً : أن الوثيقة ستصدر كقرار لمجلس وزراء الإعلام العرب وتطبيق الأنظمة العربية لبنودها يمثل التزاماً بتنفيذ «قرار عربى» لا تملك أى دولة عربية مخالفته.

ثالثاً : تضمين الوثيقة عبارات إنشائية بليغة تؤكد أن هدف الوثيقة كما جاء بالنص فى البند الأول هو «كفالة واحترام الحق فى التعبير عن الرأى وتفعيل الحوار الثقافى من خلال البث الفضائى».

وفور إنتهاء الخبراء المصريين من إعداد الوثيقة قررت مصر والسعودية دعوة وزراء الإعلام العرب إلى اجتماع «غير عادى» فى فبراير «شباط» عام ٢٠٠٨. ولفت الانتباه هذا التسرع فى طلب عقد اجتماع غير عادى قبل أقل من شهرين فقط من موعد عقد الاجتماع العادى لمجلس وزراء الإعلام العرب. وفسر الكثيرون هذا التسرع وتخصيص الإجتماع غير العادى لمناقشة وثيقة تنظيم البث الفضائى العربى بأنه تعبير عن القلق البالغ لكل من مصر والسعودية مما تبثه الفضائيات العربية.

وعُقد اجتماع وزراء الإعلام العرب غير العادى فعلا بالقاهرة وبذل وزيرا الإعلام المصرى والسعودى جهودًا وضغوطًا هائلة لتمرر مشروع الوثيقة «كقرار عربى» ليكون هذا القرار مبررًا لأية إجراءات تقوم بها الحكومات العربية لفرض القيود على حرية الفضائيات العربية.

واستجاب معظم الوزراء العرب للضغوط المصرية والسعودية وإن كان بعضهم لم يكن بحاجة إلى أى ضغوط لمشاركته مصر والسعودية الانزعاج من الفضائيات. غير أن دولتين هما لبنان وقطر تحفظتا على الوثيقة ورفضتا الموافقة عليها. وهنا لم يتمكن الوزراء من إصدار الوثيقة «كقرار عربى» لأن ميثاق الجامعة العربية يشترط لصدور أى قرار إجماع الأعضاء.

وأثار هذا الاجتماع ونتائجه والوثيقة التى قدمتها مصر والسعودية حواراً واسعًا فى الدوائر السياسية والإعلامية العربية وأسهم الكثير من المثقفين والإعلاميين فى كشف أهداف الوثيقة التى تتضمن العديد من البنود التى تهدد حرية التعبير وتفرض القيود الصارمة على الفضائيات العربية وتقيم أسواراً يصعب اختراقها لمنع الجماهير العربية من هامش الحرية الذى مارسته بعض الفضائيات.

وعادت مصر والسعودية فطرحت الوثيقة مرة ثانية فى الاجتماع العادى لوزراء الإعلام العرب فى مايو «إيار» من نفس العام «٢٠٠٨» وكانت المفاجأة أن عدداً آخر من وزراء الإعلام أعلن تحفظه على الوثيقة. وللخروج من المأزق اتفق الوزراء على اعتبار «الوثيقة» مدونة استرشادية يُترك لكل دولة حرية تطبيق بعض أو كل بنودها أوتجاهلها. وقد واصل المثقفون والإعلاميون العرب توجيه النقد الحاد للوثيقة، وشاركت مؤسسات حقوق الإنسان خاصة المؤسسات المعنية بحرية التعبير فى تسجيل اعتراضها على الوثيقة، خاصة للعديد من المواد التى تتضمن عبارات غامضة وعامة مثل عبارات تهديد النظام العام ونقد الرموز الدينية والسياسية. وأكدت هذه المنظمات أن الكثير من المواد الواردة بهذه الوثيقة تتضمن مصطلحات تقمع حرية وسائل الإعلام وتعتبر انتهاكًا للمادة ٣٢ من الميثاق العربى لحقوق الإنسان، والمادة ١٩ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهما وثيقتان أقرتهما معظم الدول العربية[١].

(١) من المنظمات التى وجهت نقداً للوثيقة منظمة «هيومن رايتس ووتش» والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير «إيفاكس»، **المصدر**: بحث قدمته الدكتورة / رشا علام إلى مؤتمر الإعلام والانتخابات فى مصر المنعقد يوم السبت ١٦ / ١ / ٢٠١٠، والذى نظمه مركز القاهرة لحقوق الإنسان.

ولعل الإشارة لملاحظات على بعض ما حوته الوثيقة من بنود يكشف عن هدف الوثيقة الواضح فى فرض القيود الصارمة على الفضائيات العربية.

نماذج صارخة[١] :

- الفقرة الخامسة من البند الرابع ونصها «عدم التأثير سلبًا على السلم الاجتماعى» والوحدة الوطنية ، والنظام العام ، والآداب العامة، ومثل هذه العبارات العامة يمكن أن تندرج تحتها أى تصرف ترى الحكومات أن هذه المادة تنطبق عليه.
- الفقرة الأولى من البند الخامس ونصها «الالتزام باحترام حرية التعبير بوصفها ركيزة أساسية من ركائز العمل الإعلامى العربى، إلى هنا والمقدمة لا غبار عليها ولكن ما تلاها يبيّن القصد منها وهو ما ينطبق عليه المثل العربى «كلمة حق يراد بها باطل». وأنقل العبارة المشبوهة «على أن تُمارس هذه الحرية بالوعى والمسئولية بما من شأنه حماية المصالح العليا للدول العربية وللوطن العربى»، وهى بالنص لما ورد فى الوثيقة. وطبعاً فإن هذه المصالح العليا تقوم السلطة وحدها بتحديده
- الفقرة العاشرة من البند السادس ونصها «الامتناع عن بث كل ما يسيئ إلى الذات الإلهية والأديان السماوية والرسل والمذاهب والرموز الدينية الخاصة بكل فئة». وطبعاً فإن تحديد من هى هذه الرموز أمر يخضع لهوى السلطة.
- الفقرة الرابعة من البند السابع ونصها الالتزام بالموضوعية والأمانة واحترام كرامة الدول والشعوب وسيادتها الوطنية وعدم تناول قادتها أو الرموز الوطنية والدينية بالتجريح. وأيضاً فإن تحديد المعايير التى تحدد من هى «الرموز الوطنية» ، «والرموز الدينية» أمر متروك لتقدير الحكومات، وتستطيع هذه الحكومات أن تعتبر أى شخصية من الرموز الوطنية أو الدينية حسب تقديرها الخاص[٢].

(١) النص الكامل للوثيقة منشور فى الملاحق.

(٢) سبق فى مصر أن صدر فى عهد الرئيس السادات قوانين تضمنت عبارات مشابهة وأثارت موجة من النقد الحاد وأطلق على هذه القوانين تعبير شهير هو «القوانين سيئة السمعة».

هذه بعض الملاحظات على ما حوته وثيقة البث الفضائى العربى وكلها تشير بوضوح تام إلى أن هذه الوثيقة قصدت بها أنظمة الحكم العربية فرض سيطرتها الكاملة على كل مايُبث بالفضائيات العربية ، وفرض حالة من «الصمت التام» على هذه الفضائيات خاصة فى الموضوعات التى ترى هذه الأنظمة أنها تمثل رفضًا أو نقداً لسياستها أو لحكامها.

تقييد الاستقبال :

ويبلغ هذا الحصار درجة بالغة الشذوذ حيث يمتد الحصار الذى تفرضه الوثيقة ليمنع الجماهير العربية من متابعة الفضائيات التى لا ترضى عنها أنظمة الحكم والتى قد تحاول الإفلات من حصار هذه الأنظمة بالبث من خارج المنطقة العربية، وأنقل هنا نص الفقرة الرابعة من البند الخامس «الالتزام بمبدأ حرية استقبال البث وإعادة البث بمعنى حق المواطن العربى على امتداد أراضى الدول الأعضاء فى استقبال ما يشاء من بث تليفزيونى صادر من أراضى أى من الدول أعضاء جامعة الدول العربية» ويلاحظ أن البند يحدد القنوات المسموح للمشاهد العربى بمتابعتها بالنص الصريح على تحديدها بالقنوات التى تبث «من أراضى الدول الأعضاء فى الجامعة العربية». والنص واضح تماماً أى أن هذه الحرية مقيدة إذا حاول المواطن العربى مشاهدة قنوات تبث من بلاد غير عربية.

وإذا كانت هذه القيود الثقيلة قد أزعجت جميع المهتمين بحرية التعبير، فإن القوانين التى سوف تصدرها الدول لتحديد العقوبات وآليات تنفيذ بنود هذه الوثيقة سوف تتضمن بالتأكيد تفاصيل كثيرة تحاول أن تسد أى ثغرة مهما كانت ضيقة يمكن أن تتسلل منها «كلمة حرة» وسوف تتضمن هذه القوانين عقوبات صارمة ورادعة لأى مواطن يغامر بمخالفة هذه القوانين.

مشروع القانون المصرى

أعدت وزراة الإعلام المصرية مشروع قانون تحت مسمى مشروع قانون تنظيم «المجلس القومى للإعلام المسموع والمرئى» والحفاظ ـ حسب رأيها ـ على مضمون الرسالة الإعلامية من عبث من لا يقدّر المسئولية. بل وصورت هذا القانون بأنه ينهى سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام بمنطق تولى «مجلس قومى» المسئولية الكاملة عن الإعلام المصرى الرسمى بالإضافة إلى مسئوليته عن مراقبة المؤسسات الإعلامية الخاصة العاملة فى مصر للتأكد من تنفيذها لبنود الوثيقة العربية وبنود القانون المصرى المنظم للإعلام المسموع والمرئى[١].

وأحاطت الحكومة هذا المشروع بنطاق كثيف من السرية حتى تتمكن من مفاجأة الشعب به ، ثم تعرضه على مجلس الشعب ليتم إقراره ـ كالعادة ـ كقانون فى ساعات. وعندما يتنبه المثقفون والإعلاميون والقوى المدافعة عن حرية التعبير إلى الكارثة التى يمثلها هذا القانون الذى يبطش بحرية التعبير بكل عنف ، يكون القانون قد أصبح أمراً واقعاً ولا يبقى للمدافعين عن حرية التعبير سوى كتابة بعض المقالات أو المشاركة فى ندوات تندد بالقانون .

ولسوء حظ الحكومة فقد تم تسريب مشروع القانون السرى ونشرت صحيفة «المصرى اليوم»[٢] نص القانون.

وهنا بدأت حركة رفض عارمة من جميع القوى المدافعة عن حرية التعبير. وأحدث تسريب مشروع القانون ارتباكًا فى صفوف الحكومة، فبدأت فى الساعات الأولى بنفى وجود مثل هذا المشروع بتصريحات المسئولين. ثم عادت وجادلت بأنه مجرد مشروع وأنها كانت تنوى طرحه لحوار تشارك فيه كل القوى قبل تقديمه لمجلس الشعب.

(١) قانون إتحاد الإذاعة والتليفزيون الحالى فى مصر يحقق نفس الهدف وهو إنهاء سيطرة وزارة الإعلام على الإذاعة والتليفزيون وتولى مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون المسئولية كاملة عن الإعلام المرئى والمسموع. غير أن هذا الهدف ظل مجرد بنود على الورق بينما ظلت الحكومة مسيطرة تماما على هذا الإعلام بواسطة وزير الإعلام.

(٢) تم تسريب نص المشروع فى نهاية شهر يوليو «تموز» ٢٠٠٨. نص مشروع القانون منشور بالملاحق.

ومشروع القانون المصرى هذا لايختلف فى مقاصده وجوهره عن مشروع وثيقة البث الفضائى العربى، فكلاهما هدفه فرض السيطرة الكاملة لنظام الحكم على البث الإذاعى والتليفزيونى الفضائى، وقد أضاف مشروع القانون المصرى إلى الفضائيات التى سوف تتعرض لقيود بعض الوسائل الإعلامية الحديثة مثل شبكة الإنترنت ومواقع التدوين على هذه الشبكة. بل يصل الأمر إلى حد تجريم تخزين الصور على الهاتف المحمول إذا قدّرت السلطات أن هذه الصور تصلح لاستخدامها كمادة برامجية فى التلفزيون؟! ومشروع القانون بالصورة التى نُشر بها يمثل أسوأ عملية للقضاء تمامًا على أى محاولة لحرية التعبير.

غيرأن التقييم الموضوعى للقانون يتطلب الانتظار حتى يصدر فى صيغته النهائية. وقد آثرت الحكومة المصرية أن تتريث فى الدفع به إلى مجلس الشعب لإقراره بعد أن أثار مشروع القانون عند نشره عاصفة عاتية من المعارضة.

ويبدو أن هذه المعارضة لن تنجح فى إقناع الحكومة بصرف النظر عن هذا القانون. لكن المتوقع هو تأجيل تقديم القانون لمجلس الشعب لبعض الوقت حتى تهدأ العاصفة، ثم يُفاجأ الجميع بتقديم مشروع القانون إلى مجلس الشعب بعد أن تكون الحكومة قد وضعت خطة محكمة لتمرير القانون خلال أربع وعشرين ساعة بمجلس الشعب ليفاجأ الجميع بأن القانون صدر فعلا وأصبح أمراً واقعاً.

وأتوقع أيضًا أن يتم تقديم هذا القانون لمجلس الشعب ومعه قانون آخر لمشروع «نقابة الإذاعيين»[1] باعتبار أن موضوع النقابة أمل وحلم ناضل الإذاعيون طويلا لتحقيقه ووقفت الحكومة بقوة ضد هذا المطلب المشروع. وأعتقد أن الحكومة ستحاول أن تضع مشروعًا لقانون هذه النقابة يجعلها أقرب

(١) تم تجميد هذا المشروع حتى صدور هذا الكتاب. وتشير دلائل كثيرة أن الحكومة تنوى تقديمه إلى مجلس الشعب فى الأيام الأخيرة من دورة انعقاد المجلس الذى تنتهى مدته فى عام ٢٠١٠ ليتم تطبيق بنوده بصرامة خلال انتخابات مجلس الشعب الجديد عام ٢٠١٠ وانتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠١١.

إلى النقابات العمالية ولا علاقة لها بالنقابات المهنية مثل نقابة الصحفيين، وأن تحرص عند إقامة هذه النقابة على أن يكون تشكيلها على نحو يسمح لوزير الإعلام بالسيطرة الكاملة عليها[١]. وفى هذه الحالة يتم تقديم مشروعى القانونين. قانون نقابة الإذاعيين وقانون «المجلس القومى للإعلام المسموع المرئى». بدعوى التنظيم الشامل للنشاط الإعلامى لتحريره من القبضة الحكومية وبزعم أن المجلس القومى الذى سيتم تشكيله على غرار المجالس القومية سيكون مستقلا عن الحكومة، وأن النقابة ستحقق أمل أبناء الإذاعة والتلفزيون الذى ناضلوا لسنوات لتحقيقه وإنها ـ أى النقابة ـ ستكون ضامنة لحماية المهنة والإذاعيين معًا.

أعلم أن هذه كلها تخمينات وتوقعات قد يأتى المستقبل بما يخالفها. لكننى أستند فى هذه التوقعات على معرفة بأساليب الحكومة فى التعامل مع الكثير من القضايا والموضوعات المشابهة[٢].

الموقف الأمريكى والأوربى :

الموقف الأمريكى وموقف بعض الدول الأوربية لم يختلف عن موقف أنظمة الحكم العربية، بل سار على نفس الطريقة خطوة خطوة. فقد تجاهلت هذه الدول فى المراحل الأولى أمر هذه الفضائيات باعتبارها صورة من الإعلام الرسمى لأنظمة الحكم العربية.

(١) شكّل وزير الإعلام السيد أنس الفقى لجنة لوضع مشروع قانون نقابة تحت ضغط وقفة احتجاجية لعدد من العاملين بالإذاعة والتليفزيون وتشكلت لجنة ضمت عددًا من الإذاعيين وأتمت بالفعل وضع مشروع لنقابة مهنية تحت مسمى نقابة الإذاعيين «إذاعة وتليفزيون» وتسلم وزير الإعلام مشروع القانون لتقديمه إلى مجلس الشعب فى شهر مايو «آيار» ٢٠٠٩ وحاول الوزير فى اجتماع بعدد من أعضاء اللجنة إدخال تعديلات جوهرية على مشروع القانون يحوله من نقابة مهنية إلى نقابة عاملين باتحاد الإذاعة والتليفزيون.

(٢) قدم أحد أعضاء مجلس الشعب طلب إحاطة للحكومة يطالب بمنع البرامج الجماهيرية وذلك فى دورة مجلس الشعب الأخيرة فى ديسمير «كانون ثانى» ٢٠٠٩ وهى آخر دورة للمجلس وحتى يكتمل السيناريو الحكومى ألقى وزير الإعلام بيانًا أمام مجلس الشعب يوم الثلاثاء ١٩ / ١ / ٢٠١٠ مطالبًا بضرورة النظر فى قانون تنظيم البث ووعد بطرح مشروع القانون لحوار على نطاق واسع. ومن المتوقع أن تؤكد الحكومة فى جلسة تالية بعد فترة بأنها أعدت قانونًا لتنظيم البث الإذاعى والتليفزيونى لحماية المجتمع من الآثار الخطيرة لهذه الفضائيات. ثم تقدم مشروع القانون إلى مجلس الشعب لتتم الموافقة عليه فوراً.

ثم بدأت فى ممارسة الضغوط الدبلوماسية بعد أن بدأت موجة الهجوم على أنظمة الحكم العربية وعلى السياسات الأمريكية خاصة فى مجال انحيازها المطلق لإسرائيل، وبنفس منطق الدول العربية أطلقت أمريكا قناة «الحرة» لمنافسة الفضائيات التى تهاجم السياسات الأمريكية وسارت على نفس الطريق عدد من البلاد الأوربية بإطلاق فضائياتها الخاصة.

وأخيرا وكما حاولت أنظمة الحكم العربية إصدار القوانين المقيدة لحرية هذه الفضائيات لم تتأخر أمريكا والدول الأوربية فى اللحاق بحملات قمع هذه الفضائيات.

وكانت البداية ضغوط أمريكية عنيفة تؤازرها ضغوط من اللوبى الصهيونى فى البلاد الأوربية لمنع بث قناة «المنار» اللبنانية التى يملكها حزب الله من البث على أقمار صناعية أوربية أو أمريكية. ونجحت الحملة فعلا فى حرمان قناة «المنار» لفترة طويلة من الوصول إلى المشاهدين فى أوربا وأمريكا.

مزيد من القمع الأمريكى :

شهدت بدايات عام ٢٠١٠ تطورًا مهمًا فى اتجاه ممارسة القمع الأمريكى فقد قدم عدد كبير من أعضاء الكونجرس مشروع قانون يلزم الإدارة الأمريكية بأن تطلب من الدول التى تملك أقمارًا صناعية بوقف بث فضائيات عربية معادية للسياسات الأمريكية بدعوى أن هذه الفضائيات تشجع الإرهاب. ويطالب مشروع القانون المقترح الإدارة الأمريكية بتوقيع عقوبات اقتصادية كبيرة على الدول مالكة الأقمار الصناعية التى ترفض الانصياع للمطالب الأمريكية فى هذا المجال[١].

ومن المعروف أن الدول العربية المعنية بالقرار الأمريكى هي مصر والسعودية. فمصر تملك أقمار النايل سات «Nile Sat»، والسعودية تملك الحصة الأكبر من أسهم المؤسسة المالكة لأقمار عرب سات «Arb Sat».

(١) في اجتماع غير عادي لوزراء الإعلام العرب عُقد في القاهرة في يناير «كانون ثاني» ٢٠١٠ تباحث الوزراء حول قرار الكونجرس الأمريكي وأعلنوا رفضهم له. وقرروا إجراء اتصالات بالإدارة الأمريكية لحثها علي عدم الموافقة علي هذا القرار بإعتباره تدخلا سافرًا في الشئون الداخلية للدول.

وأعتقد أن كلاً من مصر والسعودية لا تمنعان في إيقاف بث قنوات معارضة، بدليل أن مصر سبق وأوقفت بث قناة «الحوار» ثم قناة «العالم» علي القمر المصري «نايل سات»، كما قامت السعودية أيضًا بمنع بث قناة «العالم» لفترة علي القمر «عرب سات».

لكنني أري أن مصر والسعودية لا تنظران بإرتياح إلي أن يكون قرار المنع قرارًا أمريكياً خشية أن تستخدم أمريكا القرار ضد فضائيات تتمتع بالرضاء المصري أو السعودي. فإذا أضفنا إلي فرض الدولتين المالكتين لأقمار صناعية والمعنيتين مباشرًة بالقرار الأمريكي، تخوّف الدول العربية الأخري من إستخدام مصر أو السعودية القرار الأمريكي لتبرير منع بث قنوات هذه الدول علي القمرين العربيين نايل سات وعرب سات، فإننا ندرك سر الرفض الجماعي العربي للقرار الأمريكي.

والمفارقة التى تدعو للدهشة أن القوانين الأمريكية لا تسمح للإدارة الأمريكية بممارسة مثل هذه الضغوط على المؤسسات الإعلامية الأمريكية التى تمارس عملها بحرية ولا تسمح للإدارة الأمريكية بالمساس بهذه الحرية بنص الدستور والقوانين والتقاليد المرعية والتى أصبح لها قوة تماثل قوة القوانين.